

كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل

رضوان زيادة^(*)

باحث زائر في معهد دراسات الشرق الأوسط، جامعة جورج واشنطن.

مقدمة

تمرّ تونس اليوم بما مرّ به الكثير من دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في تسعينيات القرن الماضي، من حيث الانهيار المفاجئ لنظام تسلّطي قائم على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطة السرية، ممثلة في الحالة التونسية بوزارة الداخلية، وبالتالي فتفكّك هذا النظام عبر ثورة شعبية سيعقبه انهيار لكل مؤسسات النظام ولو بدرجات متفاوتة تبعاً لمدى اعتمادها على شخص الرئيس. ومجداً في الحالة التونسية، انهارت الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بحكم كونها العمود الفقري للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ولما كانت هذه الأجهزة تعتبر رمزاً للنظام القمعي السابق، فإنها كانت الأكثر استهدافاً أيضاً من قبل المتظاهرين والشباب التونسي.

وبدرجة أدنى، لحظنا أيضاً استهدافاً للتجمّع الدستوري الديمقراطي^(١) الحاكم، الذي كان أشبه بالحزب الشيوعي الحاكم في أوروبا الشرقية، مع تعديلات في ليبراليته الاقتصادية وانفتاحه السياسي، لكن بنيته التسلطية بقيت راسخة بحكم انتشار الحزب عبر فروعه وشعبه في كل المدن والنواحي والمحافظات، بل ويعتمد في ميزانيته على الدولة ذاتها.

(*) البريد الإلكتروني:

radwan.ziadeh@gmail.com

(١) تأسس «التجمّع الدستوري الديمقراطي» في حزيران/يونيو ١٩٢٠، على يد الشيخ عبد العزيز الثعالبي تحت اسم «الحزب الحرّ الدستوري التونسي». وفي العام ١٩٣٤، وعلى إثر انشقاق في الحزب، اتخذ اسم «الحزب الدستوري الجديد»، وفي مؤتمر بنزرت المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ أصبح يسمى «الحزب الاشتراكي الدستوري»، قبل أن يتحوّل في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ إلى «التجمّع الدستوري الديمقراطي». وكان «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» الحاكم يسيطر على جميع مفاصل الحياة السياسية في تونس منذ الاستقلال (١٩٥٦)، وقد قرّر الحزب خلال «مؤتمر بنزرت» في العام ١٩٦٤، اعتماد الاشتراكية أيديولوجية للحزب. وقد كان رئيس الدولة زين العابدين بن علي يترأس الحزب، وينوب عنه محمد الغنوشي، في حين يتولى محمد الغرياني منصب الأمين العام، وعبد الله القلال منصب الأمين المالي.

وكما هي طبيعة الأحزاب الحاكمة في الدول التسلطية، فإن الحزب غالباً ما يكون أداة للتحشيد الشعبي، ومظهراً للشرعية الحزبية، ووسيلة لاختراق المؤسسات الجامعية والمهنية والطلابية، أكثر من كونه حزباً سياسياً يعتمد على قواعد شعبية تقود وتحدد توجهاته السياسية والأيدولوجية، بسبب غياب الممارسة الديمقراطية داخل مؤسساته، واعتماد قياداته على التعيينات الآتية من أعلى، وليس الانتخاب الآتي من القواعد الشعبية.

المظهر الآخر للتسلطية التونسية كان بكل تأكيد الرئيس التونسي وعائلته التي أصبحت رمزاً للفساد واحتكار الصفقات الاقتصادية في كل أرجاء البلاد، ولذلك كان استهداف الرئيس وعائلته يشكل أولوية لدى الشباب التونسي الذي قاد الثورة، ونجاحه في إفصائه كان نجاحاً للثورة في تحقيق أحد أهدافها.

لكن إسقاط الرئيس لا يعني بالضرورة بناء نظام ديمقراطي، فالخوف يكون دائماً في التحام النخب السابقة وتوحيدها، لإعادة النظام السابق بوجوه جديدة أو مع تعديلات ثانوية تكون بعيدة تماماً عن المعنى الديمقراطي الحقيقي للكلمة. وهنا تأتي أهمية النخب التونسية، وعلى رأسها عنصر الشباب، التي قادت الثورة، والتي يجب أن تكون واعية تماماً لذلك، وأن تمتلك رؤية استراتيجية مستقبلية لآليات بناء المؤسسات الديمقراطية والحفاظ عليها.

ما سأحاول دراسته هنا هو: كيف يمكن لتونس أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في بناء مؤسساتها الديمقراطية وضمان استقرارها؟

أولاً: عبور تونس باتجاه تحوّل ديمقراطي حقيقي يشكّل نموذجاً يُحتذى في الوطن العربي

في البداية يجب أن ننوّه هنا إلى أن نجاح تونس دون غيرها من البلدان العربية في تحقيق الثورة الديمقراطية يعود بكل تأكيد إلى عدد من الخصائص التي يتمتع بها المجتمع التونسي، وعلى رأسها نمو أو اتساع الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي، وازدياد نسبة التعليم الثانوي والجامعي. كما تعدّ تونس في مقدمة البلدان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين يملكون منازل خاصة بهم، إذ تفوق هذه النسبة الـ ٧٥ بالمئة، وهذه السياسة تعود بالتأكيد إلى سنوات الرئيس السابق الحبيب بورقيبة. وهناك أيضاً دور فاعل للمرأة التونسية التي تشارك في الحياة العامة والسياسية بشكل فعال، كما ترتفع نسبة المتحدثين باللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي، وهي هنا اللغة الفرنسية. وفوق ذلك، تتميز تونس بقرب النخبة التونسية فيها من فرنسا، واستفادتها بشكل كبير من جامعاتها ومؤسساتها التعليمية؛ كل ذلك وغيره من المعطيات يدفعنا إلى التأكيد أن التحول الديمقراطي في تونس سيكون مستقرّاً بنسب أعلى ومضموناً أكثر مما سيحدث في بلدان أخرى، مثل مصر والجزائر واليمن.

يعدّ المجتمع التونسي متجانساً تقريباً، طائفيّاً وإثنيّاً، إلا أنه يشهد تفاوتاً اجتماعياً بحكم

اتساع الهوة بين النخبة المتسلطة الحاكمة والأغلبية التي لم تحقق أية منافع من عائدات النمو الذي حققته تونس في السنوات الأخيرة. لكن يبقى معدل دخل الفرد التونسي هو الأعلى تقريباً على مستوى البلدان العربية في شمال أفريقيا، وهو ما تتميز به تونس من بقية البلدان العربية التي ذكرتها، والتي لديها نسب أمية وفقر عالية جداً. لذلك، لن تكون أية حكومة ديمقراطية مستقبلية في أي بلد قادرة، مثل تونس، على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالسرعة التي يرغب فيها المتظاهرون الطامحون إلى تكرار الثورة في بلدانهم^(٢).

إن «ثورة تونس»^(٣)، إذا صحَّ التعبير، تشكّل دليلاً إضافياً على صوابية نظرية المفكّر ليبست^(٤) التي تربط التحول الديمقراطي بنمو أو صعود الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية. فقد درس ليبست التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية كدليل على ذلك، وكانت قد عبّرت عنه مظاهرات الطلاب في العام ١٩٨٨، التي قادت في النهاية إلى تحول ديمقراطي مستقر في كوريا الجنوبية بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية والحكم العسكري الذي امتد لفترة طويلة من الخمسينيات عقب الحرب الكورية وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. وتكاد تكون مؤشرات التعليم والتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية في العام ١٩٨٨ متشابهة تماماً مع ما هي عليه تونس اليوم في العام ٢٠١١.

كان ليبست أول من أشار إلى ما أسماه العلاقة المتبادلة الإيجابية بين التطور

(٢) معدل دخل الفرد الوسطي في تونس كان ٧٢٠٠ دولار أمريكي في العام ٢٠٠٩، بحسب البنك الدولي، أمّا في الجزائر، الدولة النفطية الغنية، فكان ٦٦٠٠ دولار، وفي المغرب ٢٨٠٠ دولار، وفي مصر ٤٩٠٠ دولار.

(٣) هناك خلاف على مدى انطباق مصطلح «ثورة» على ما حدث في تونس أو في مصر، فالثورة ترتبط بشروط معينة وتنتهي بمخرجات محدّدة أيضاً، لكن برأيي ما جرى في تونس كان ثورة، كما يطلق على إسقاط تشاوشيسكو في رومانيا ثورة، لكن بالتأكيد ما يحدث في مصر الذي هو ضمن سيطرة الجيش يبقى انتفاضة شعبية.

(٤) كان سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset)، الذي وافته المنية في نهاية العام ٢٠٠٦، واحداً من أكثر علماء الاجتماع والمختصين في الديمقراطية تأثيراً في النصف الماضي من القرن. وقد درّس ليبست في جامعة كولومبيا، وجامعة كاليفورنيا - بيركلي، وهارفرد، وستانفورد، وجامعة جورج مايسون. وهو مؤلّف عدد هائل من الكتب المهمة، من بينها **الرجل السياسي** (Political Man)، وأول أمة جديدة (The First New Nation)، و**سياسة اللاسببية** (The Politics of Unreason)، و**الاستثنائية الأمريكية: سيف ذو حدين** (American Exceptionalism: A Double-Edged Sword). وقد كان الشخص الوحيد الذي شغل منصب رئيس كلٍّ من «الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية» (American Political Science Association) (١٩٧٩ - ١٩٨٠)، و«الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع» (American Sociological Association) (١٩٩٢ - ١٩٩٣)، غطّت أعمال ليبست مجالاً واسعاً من المواضيع: الشروط الاجتماعية للديمقراطية، من بينها التطور الاقتصادي والثقافة السياسية؛ وأصول الاشتراكية. والفاشية، والثورة، والمعارضة، والانحياز، والتطرف؛ والنزاع الطبقي، بنية وتحول؛ والانشقاقات الاجتماعية، وأنظمة الأحزاب، وتحالفات المقترعين؛ والرأي العام وثقة الشعب بالمؤسسات. كان ليبست رائداً في دراسة السياسة المقارنة، ولم تحظْ أيّة مقارنة بشهرة كبيرة في أعماله كتلك التي حظيت بها مقارنته بين الديمقراطيتين العظيمتين في أمريكا الشمالية. وبفضل تحليلاته الثاقبة لكندا عند مقارنتها بالولايات المتحدة، التي فصلّت بشكل كامل في التقسيم القاري (Continental Divide)، لُقّب بـ «توكفيل كندا» (Tocqueville of Canada)، نسبةً إلى المؤرخ والمفكر السياسي الفرنسي أليكسي دو توكفيل.

الاقتصادي والديمقراطية^(٥)، وبحسب تعبيره: «كلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم». وقد برهن ليبست أن الديمقراطيات عموماً هي أقرب إلى أن يكون مستوى تطورها الاقتصادي أعلى من اللاديمقراطيات.

فالديمقراطية، كما يشرح، ستتبع آخر الأمر التقدم الاقتصادي، وبالتحديد حين يصل مستوى الدخل إلى المستوى المتوسط، مما يدعم بناء الطبقة الوسطى، وهو بدوره سيجعل عدداً متزايداً من المواطنين الرفيعة الثقافة يطالب بمشاركة سياسية أكبر، وهو ما سيقود في النهاية إلى تحول ديمقراطي ناجح. وهذا ما أثبت حصوله في عدد من الدول السلطوية التي استطاعت بلوغ مستوى الدخل المتوسط، من بينها إسبانيا والبرتغال واليونان، في السبعينيات من القرن الماضي، ثم كوريا الجنوبية في ما بعد.

لكن آخرين حاولوا إعادة قلب المعادلة، وإعادة طرح النظرية بمنطق مختلف، وهي: «لكي تتطور الدول الفقيرة اقتصادياً ينبغي عليها أن تصبح ديمقراطية»^(٦). فقد نمت الديمقراطيات الفقيرة بسرعة توازي على الأقل سرعة نمو الأوتوقراطيات الفقيرة، وتفوقت عليها في الأداء تفوقاً كبيراً، بحسب معظم مؤشرات الرفاهية الاجتماعية. كما تفوّقت هذه الديمقراطيات كثيراً في مجال تجنّب الكوارث.

انتقد هؤلاء نظرية ليبست لأنها أعطت، كما يقولون، مبرراً حقيقياً للغرب لمساندة الحكومات الاستبدادية التي كانت خارج سيطرة الاتحاد السوفياتي ليحول دون تحولها إلى شيوعية، وكتبرير قائم على أن الحكم السلطوي يخلق بنية اقتصادية وصناعية قوية في بيئة اجتماعية وثقافية هشّة. بيد أن السجل الاقتصادي السيئ للحكومات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية، والحكومات الدكتاتورية في أفريقيا، والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وآسيا، أسقط الهالة النظرية التي أحاطت بنجاح بعض الأوتوقراطيات في شرق آسيا، خاصة في سنغافورة وتايوان، وحديثاً الصين، فارتفع نسب الفقر إلى درجة السقوط في المجاعة، والإخفاق في السيطرة على نسب البطالة، والفشل الصحي المتمثل في انتشار الأمراض الوبائية والجائحة، جعل الكثير من الباحثين ينتهون، بعد مقارنة طويلة بين الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض، ونمو الدول ذات الدخل المنخفض نمت بالمتوسط بسرعة توازي سرعة نمو الأوتوقراطيات ذات الدخل المنخفض خلال السنوات الأربعين الماضية، كما أن متوسط معدلات نمو الدخل الفردي في الديمقراطيات الفقيرة كان أعلى بخمسين في المئة من مثيله

(٥) انظر: Larry Dimond, «Economic Development and Democracy Reconsidered,» *American Behavioral Scientist*, vol. 35, nos. 4-5 (March-June 1999), pp. 450-453, and Seymour Martin Lipset, Kyung-Ryung Soong and John Charles Torres, «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy,» *International Social Science Journal*, no. 136 (May 1993), pp. 155-175.

(٦) «Why Democracies Excel,» *Foreign Affairs* (September 2004).

ستيفن ت. سيفل، ميشيل م. وينستن ومورتون هـ. هالبرين، «لماذا تتفوق الديمقراطيات،» *الثقافة العالمية*، العدد ١٢٧ (تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦)، ص ٣٣ - ٣٤.

في الأوتوقراطيات الفقيرة، فالبلدان التي اختارت الطريق الديمقراطي، مثل جمهورية الدومينيكان، والهند، ولاتفيا، وموزامبيق، والسنغال، قد سبقت نظيراتها الأوتوقراطية، مثل أنغولا، وجمهورية الكونغو، وأوزبكستان، وزيمبابوي، وتصبح الأفضلية هذه أكثر وضوحاً عندما ينتقل النقاش من معدلات النمو إلى المقاييس الأوسع للرفاهية، من حيث قياس المؤشرات الاجتماعية، مثل متوسط الأعمار المتوقعة، وتوفير ماء الشرب النقي، ومعدلات التعليم، ونتاج الغلال الزراعية، ونوعية الخدمات الصحية العامة^(٧).

١ - دخول تونس في عملية بناء شكل النظام السياسي الجديد

يمكن القول في النهاية إن ما حدث في تونس ومصر أسقط بشكل رئيسي عدداً من النظريات التقليدية التي جرى ترديدها في الدراسات الغربية في ما يتعلق بالاستثناء العربي، حين يتعلق الأمر بالديمقراطية، أو ما يسمّى العامل الثقافي الذي ارتكز عليه الكثير من الباحثين في تحليل غياب الديمقراطية أو تطورها عند الكثير من المجتمعات غير الغربية، وخاصةً العربية^(٨). وقد كان أحد مكّونات هذا الاتجاه في الأدبيات الغربية يركّز على مجموعة خصائص وصفات للشعوب العربية، ومنها: النفاق واللاعقلانية والأعراف المتعلقة بالشرف، وهي صفات وقيم تتناقض في مجملها مع الديمقراطية^(٩)، وقد يعيد البعض ذلك إلى «الإسلام» بوصفه ديناً لا ينسجم مع الفكرة الديمقراطية، لأنه لا يفصل بين الروحي والزمني^(١٠).

إن «ثورة تونس» أسقطت هذه الفرضيات المسبقة بشكل تام، وأكدت ما كنا نردّده باستمرار من أنه يجب ألا ننظر إلى الثقافة أو حتى القيم نظرة سكونية، وإنما هي ترتبط بعلاقة وثيقة بالمناح السياسي السائد الذي يمكن أن يفرض شكلاً من احترام القانون أو النظام، ويمكن أن يشجع على إشاعة فكرة الفساد والمحسوبية، ويمكن أن يعزّز المساءلة وما يرتبط بها من قيم النزاهة والمسؤولية، ويمكن أن يكون بيئة خصبة لنمو قيم التحلل والهدر وانعدام المسؤولية وعدم حرمة المال العام.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨) إن استقرار مفاهيم كالتعددية والمواطنة وحقوق الإنسان والمساواة داخل القيم العميقة للمجتمع التونسي يُعدّ عاملاً حاسماً لجهة التحول الآمن لهذا المجتمع نحو الديمقراطية. بدون ذلك ربما لن تستطيع «الديمقراطية الوليدة» أو الناشئة أن تصلّب عودها بدون وقتٍ طويل من الصراعات والشدّ والجذب بين مناصريها وأعدائها، والتي ربّما تتجلى في نزاعات مسلحة أهلية وضعف المؤسسات الشرعية والدستورية، وربما أخطر من كلّ ذلك، فقدان الأمن الشخصي للمواطن بما يعني فقدان استقرار المجتمع والدولة معاً. وهو ما يُطلق عليه بالعلاقة بين القيم الثقافية لمجتمع من المجتمعات وضرورة العملية الديمقراطية.

(٩) انظر: John Laffin, *The Arab Mind Considered: A Need for Understanding* (New York: Taphing Publishing Company, 1975), and David Puyce-Jones, *The Closed Circle: An Interpretation of the Arabs* (New York: Harper and Row, 1989).

(١٠) انظر مناقشة وافية لهذه الآراء، في: نجيب الغضبان، *التحول الديمقراطي والتحديات الإسلامية في العالم العربي*، ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (عمّان: دار المنار، ٢٠٠٢)، ص ٢٣ - ٢٦.

السؤال الآن هو: كيف لنا أن نعبر بتونس باتجاه تحول ديمقراطي حقيقي يشكّل نموذجاً قابلاً للاحتذاء في الوطن العربي؟ ولا سيما أن تونس مرشحة بشكل كبير كدولة ناجحة في هذا الإطار، فصعود الطبقة الوسطى، وتنوّع الاقتصاد، وعدم اعتماده على الموارد الطبيعية (التي هي قليلة جداً أو تكاد تكون معدومة مقارنة بدول الجوار كالجائر وليبيا)، وقوة المجتمع المدني وثقافة المجتمع، هذه كلها عوامل تساعد على استقرار الديمقراطية بشكل كبير.

إن هناك صلة عضوية تربط عملية التحول الديمقراطي بنمو فكرة المجتمع المدني كعامل حاسم، بحيث إن قوى المجتمع المدني الصاعدة، تلك الحاملة لقيم مختلفة عن تلك التي أشاعها النظام التسلسلي القائم، من شأنها أن تقود أو توجه مرحلة التحول الشعبي والنخبوي باتجاه نمط جديد من القيم قائمة على المواطنة والحرية والمساواة والمسؤولية والتعددية. ولذلك تعدّ العلاقة القائمة بين النظام والمجتمع ذات دور حساس ومحوري في توجيه عملية التحول الديمقراطي، فإذا كان المجتمع مختزقاً مفككاً، أي أن قوى المجتمع المدني ضعيفة غير متطورة، فإن الضغط المنظم على النظام من جانب المجتمع يكون قليلاً أو محدوداً نسبياً، ويكون الضغط من أسفل باتجاه الديمقراطية ضعيفاً، وغالباً ما لا يكون لغياب آليات حلّ خلافات النخبة الحاكمة ذات شأن على مصير النظام، إذ يمكن أن تؤدي تلك الخلافات إلى تغيير في تركيبة هذه النخبة، وحتى يمكن أن تقود إلى تغيير النظام، لكن ذلك سيكون على الأرجح مجرد استبدال نظام سلطوي بآخر مثله^(١١)، وهو ما نخشاه في مصر حالياً. ولكن حينما تتمكّن قوى المجتمع المدني من التطور، ولا سيما في شكل أحزاب سياسية مدعومة بشبكة واسعة من هذه المنظّمات العامة والخاصة، وهي مؤهلة أو قادرة على ممارسة ضغط على النظام، وذلك عبر امتلاكها بنى تنظيمية متطورة فعلاً وقاعدة جماهيرية مع وسائل أو آليات واضحة لاستقطاب آراء هذه القاعدة وإطلاقها على المسرح السياسي، فإن مقدرتها على التأثير في مسارات التطورات داخل النظام تكون مرتفعة ومتعززة^(١٢).

إن حضور قوى مجتمع مدني من هذا النوع يجعل الخوف من عواقب تجاهلها مدمراً، مما يشجع معظم الإصلاحيين على السعي إلى إحداث تغيير يقود في النهاية إلى تحول ديمقراطي^(١٣)، ويعتبر التحول الديمقراطي في إسبانيا عبر الضغط من قوى المجتمع المدني حالة نموذجية على هذا النمط من التحول.

الآن تدخل النخبات التونسية في مرحلة من ما يسمّى «المفاوضات التأسيسية» لبناء شكل النظام السياسي الجديد، وبحكم ضعف قوى المعارضة السياسية وتفتتها، لخضوعها

(١١) غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف (دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٦٤.

(١٢) تُعتبر الثورة البرتغالية في أوكرانيا حالة مثالية في التشديد على ذلك، انظر: أدريان كاراتيسكي، «ثورة أوكرانيا البرتغالية»، ترجمة حمدي أبو كيلة، الثقافة العالمية، العدد ١٣٦ (أيار/مايو-حزيران/يونيو ٢٠٠٦)، ص ٤٦ - ٦٣.

(١٣) جيل، المصدر نفسه، ص ١٦٥.

لمنطق الإقصاء على مدى ٢٣ عاماً، هي فترة حكم الرئيس بن علي، بل وقبله مع الرئيس بورقيبة، فإن تحديات المفاوضات هنا تكون أصعب، لأنه لا وجود لأوزان تفاوضية، إذ تمرّ تونس بمرحلة شبيهة ببعض دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الأحزاب الشيوعية، لجهة تفتت الرأي العام، وعدم وجود قوى سياسية أو مدنية رئيسية قادرة على بناء النظام الجديد.

لا بد من أن نتذكر هنا أن إحدى السمات التي تتطلبها اتفاقات المرحلة الحالية هي ميزة «الاعتدال» لدى قادة القوى السياسية المشاركة في التفاوض، وربما يكون الاعتدال أحياناً ثمناً للمشاركة، أو بحسب تعبير هانتنغتون «مقايضة المشاركة بالاعتدال»^(١٤)، وهذا ما يضمن توسيع حدود المشاركة في النظام السياسي بإشراك القوى السياسية المستثناة سابقاً مقابل تخليها عن مواقفها الراديكالية، كما حصل في الأرجنتين حين وافقت المؤسسة العسكرية على مشاركة البيرونيين في النظام، وفي إسبانيا في العام ١٩٧٧ عندما حصل اعتراف من قبل سلطة الحكم بالحزب الشيوعي، والأوروغواي عندما اعترفت في العام ١٩٨٤ بما يسمّى «الجهة العريضة»^(١٥).

وبالتالي، فإن زمن المواقف الإقصائية انتهى مع الرئيس السابق، ولا بد لكل الأطراف من أن تقرّ بحق الآخرين في المشاركة، والدخول في عملية بناء شكل النظام السياسي الجديد الذي عليه أن يتسع للجميع بما يتيح للانتخابات القادمة أن تفرز القوى الرئيسية في المجتمع.

٢ - التحديات التي تواجه تونس في تحوّلها الديمقراطي

إننا هنا أمام تحدّيين رئيسيين للانتخابات من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي فاعل في تونس: التحديّ الأول هو التعامل مع الماضي، والثاني هو كيف سيتم النظر إلى المستقبل؟

لا بد من أن نؤكد هنا أن التحول في تونس جرى بشكل مفاجئ وسريع للغاية، مقارنة مع نماذج أخرى من التحول في عدد من بلدان العالم في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية (٢٧ يوماً، بالتحديد من ١٧ كانون الأول/ديسمبر وحتى ١٤ كانون الثاني/يناير)، كما لا بد من أن نذكر أننا نفتقد تلك المؤسسة الإقليمية التي من شأنها أن ترعى عملية التحول الديمقراطي باتجاه بناء المؤسسات الديمقراطية المستقلة؛ فجاءة الدول العربية ليست على غرار الاتحاد الأوروبي الذي أدى دوراً محورياً في مساعدة أوروبا الشرقية في بناء مؤسساتها الديمقراطية، وفي مدّها بالمساعدة الاقتصادية والخبرات الضرورية من أجل بناء مؤسساتها بهدف الانضمام إلى الاتحاد لاحقاً، بل إن تونس محاطة بعدد من دول الجوار الإقليمي الذي لن يكون سعيداً بديمقراطية فاعلة على حدوده، كما هي حال ليبيا والجزائر. وجامعة الدول العربية، التي لم تطور نظامها التأسيسي منذ أربعينيات القرن الماضي، عاجزة تماماً عن تأدية دور حقيقي في بناء المؤسسات الديمقراطية لفقدانها للخبرات الضرورية، والأهم من ذلك انعدام

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 169.

(١٥) جيل، المصدر نفسه، ص ٧٤ - ٧٥.

الرؤية السياسية البعيدة المدى التي تهدف إلى تحول البلدان العربية إلى بلدان ديمقراطية كطريق وحيد لتعزيز فكرة العمل العربي المشترك القائم على فكرة المصالح المتبادلة.

ولذلك تبدو مهمة النخب التونسية أكثر صعوبة وتحدياً، لكن ترحيب الاتحاد الأوروبي، ولو المتأخر، في تقديم المساعدة الضرورية، وإعطاء تونس ميزة الأفضلية (Upgrading Status) في الاتحاد الأوروبي، وهو ما كان الاتحاد سيمنحه لتونس في عهد نظام بن علي، يجب أن يرتبطا بمساعدة المؤسسات التونسية على بناء قواها الديمقراطية وفعاليتها باتجاه حكم القانون وتطبيق الحكم الرشيد.

إن أحد أهم التحديات التي تواجه الديمقراطيات الناشئة، وخاصة تلك التي تعقب سقوط أي نظام دكتاتوري أو شمولي، يتسم بسيطرة نظام حزب واحد، هو كيف يجري التعامل مع الماضي، أو بشكل أدق، كيف نَفَكْ إرث النظام القديم لنبني مكانه نظاماً ديمقراطياً جديداً، ولا سيما إذا كان النظام القديم قد استمر لسنوات طويلة جداً، وتغلغل في كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تصبح مسألة تفكيكه هنا ليست أكثر صعوبة، وإنما أكثر خطراً لجهة استقرار الدولة وانتشار الفوضى التي يكون مسؤولاً عنها المستفيدون من النظام السابق.

٣- استفادة تونس من تجربتي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في الانتقال إلى الديمقراطية

إن تجربة أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية مفيدة هنا للغاية، ومن الضروري أن نأخذ بأفضل ما تمخّص عن هاتين التجربتين اللتين تحملان بالطبع اختلافات كثيرة، بحكم تعدّد واختلاف البلدان الموجودة، بحسب طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية التي كانت قائمة.

في كل عمليات التحول الديمقراطي المستقرّة شارك القديم، إذا صحّ التعبير، مع الجديد في قيادة عملية التحول عبر أشكال مختلفة، ففي أوروبا الشرقية أطلق على المفاوضات التي جرت بين طرفين اسم «الطاولة المستديرة»، كما في المجر (أو هنغاريا) وبلغاريا وبولندا، حيث شارك مسؤولو الحزب الشيوعي السابقون مع القيادة البازغة للمعارضة الديمقراطية في التفاوض حول خطوات التحول السياسي الضرورية، بما يتضمن شكل النظام السياسي، وتنظيم الانتخابات، والجدول الزمني لعملية التحول وبناء عملية الثقة بين الأطراف المختلفة، وتفكيك أجهزة القمع السابقة، من أجل إعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة القادمة، وعلى رأسها أجهزة الأمن والشرطة والجهاز القضائي، ثم تغيير القوانين الرئيسية، بدءاً من الدستور وغيرها من القوانين، كقانون الأحزاب والإعلام والمجتمع المدني.

لقد تشكّل شيءٌ من ذلك في تونس عبر ما يسمّى الحكومة الانتقالية التي يرأسها محمد الغنوشي، الذي كان رئيساً للوزراء في عهد الرئيس السابق بن علي، والذي يُنظر إليه كتكنوقراط قادر على قيادة هذه المرحلة بنجاح. وقد ساعد استمرار المظاهرات للضغط عليه بشكل متكرّر من أجل تغيير حملة الوزارات السيادية الرئيسية السابقة في عهد بن علي، ولا سيما وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية. لكن، بالرغم من استبدالهم، فإن

إدخال تكنوقراط جدد لم يساعد في منح هذه الحكومة المصادقية الرئيسية من أجل قيادة عملية التحول الديمقراطي، فبقاء الأحزاب المعارضة الرئيسية، ولا سيما حزب النهضة، خارج الحكومة الانتقالية، هدد بفقدان فاعلية القوانين التي تخرج عنها، والأهم من ذلك سيزيد عمر المظاهرات المطالبة بتغيير هذه الحكومة.

وفي النهاية استقالت حكومة الغنوشي، وتشكلت حكومة جديدة بعد مظاهرات حاشدة في القصبة، وجرى تكليف السبسي بتأليف الحكومة الجديدة التي غاب عنها وزراء حكومة الغنوشي وغيرهم الذين يعودون إلى فترة الرئيس السابق بن علي.

وقد تكرّر الأمر ذاته مع تشكيل اللجان الثلاث التي أعلن عنها الغنوشي، وهي اللجنة الوطنية للتحقيق في العنف والضحايا الذين سقطوا مع بدء المظاهرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وحتى رحيل الرئيس بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والتي كان يرأسها الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان توفيق بودربالة، ولجنة أخرى للإصلاح السياسي يرأسها أستاذ القانون عياض بن عاشور، ولجنة ثالثة هي لجنة استقصاء الحقائق حول الرشوة والفساد يرأسها عبد الفتاح عمار.

وبالرغم من أهمية هذه الخطوة، فإن هذه الأهمية تتلاشى بسبب عدم اتضاح صلاحيات كل لجنة ومهامها؛ هل لها صلاحيات قضائية؟ أم أنها لجان لتقصّي الحقائق؟ ومن هو المسؤول عن تنفيذ توصياتها؟ ويزداد الموضوع غموضاً مع غياب الآلية الواضحة التي كانت وراء تشكيل هذه اللجان، فرغم أن كل رؤساء اللجان يمتنعون باحترام المجتمع التونسي، فإن من غير المعروف كيف جرى اختيارهم، وعلى أي معيار؟

في الحقيقة، المعيار الوحيد هو معرفة رئيس الوزراء التونسي الغنوشي بهم، وبالتالي فمع غياب الدعم المؤسسي لهذه اللجان، وعدم معرفة الصيغة التي يفترض أن تشكل بها هذه اللجان، فإن نتائجها ستكون عرضة للرفض مع رفض بعض التيارات السياسية المشاركة فيها.

إن المسألة الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي هو أن تقوم الحكومة أو أية صيغة أخرى، ربما تكون مجلساً انتقالياً، بقيادة عملية تحول تتحلّى بالمصادقية الضرورية، بحيث تشمل كل الأطراف السياسية، بما يمكّنها من التوافق على شكل النظام السياسي القادم، والجدول الزمني لعملية التحول، باتجاه تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

لقد كان مطلب المعارضة الرئيسي انتخاب مجلس تأسيس وطني جديد، على غرار ما شهدته تونس عقب الاستقلال، وقد استجاب الرئيس المؤقت بإعلانه ليوم ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١١ يوماً لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يتولى الإشراف على شؤون إدارة البلاد وإعداد دستور جديد. كما أعلن الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبرع في ٤ آذار/مارس إلغاء الدستور السابق باعتبار أنه «لا يلبي تطلعات الشعب بعد الثورة»، ويشكل «عقبة أمام تنظيم انتخابات نزيهة».

ومن المنتظر أن يتم قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١١ إصدار قانون مؤقت لتنظيم ما يطلق عليه التونسيون «السلط العمومية» ليحلّ محلّ دستور ١٩٥٩ الملغى، وسيكون هذا

القانون – الذي سيعلن عنه عقب مشاورات مع جميع الأطراف والقوى السياسية والنقابية والجمعيات – المرجع التشريعي الذي ستجري وفقه انتخابات المجلس التأسيسي.

وسيحدد هذا القانون المؤقت لتنظيم السلط العمومية – من خلال نظام انتخابي خاص – شروط الترشح لعضوية المجلس التأسيسي، والجهة المخولة قانوناً بالنظر في ترشيحات الأعضاء وفرضها، والتي من المنتظر أن تكون هيئة عليا للانتخابات، إضافة إلى طريقة الانتخاب التي ترجح بعض المصادر القانونية أن تكون على شكل اقتراع على قوائم.

أما بخصوص عدد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، فسيحدد بحسب القانون المؤقت، علماً بأن أعضاء المجلس التأسيسي الذي أشرف على إعداد دستور ١٩٥٩ إبان استقلال تونس كان ٩٨ عضواً، وهو عدد يعدّ اليوم قليلاً باعتبار التطور السكاني بحسب القانونيين. كما أن دستور ١٩٥٩ استغرق إعداد ٣ سنوات.

وستكون للمجلس المنتخب بعد ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١١ سلطة انتخاب رئيس مؤقت جديد للبلاد ينتخبه أعضاء المجلس أو التمديد للرئيس المؤقت الحالي، وكذلك صلاحيات تكوين حكومة مؤقتة جديدة أو الاحتفاظ بالحكومة الحالية إلى حين إجراء الانتخابات وفق الدستور الجديد.

لقد تبنى التونسيون النموذج الخاص بما يسمى المجالس التأسيسية كآلية تشريعية، وهي غالباً ما يتم اللجوء إليها في حالات نشوء الدول الجديدة أو استقلال الدول أو الانقلابات أو الثورات الشعبية، وهي الحالات التي يتم فيها القطع مع جميع أشكال النظام السابق، بما فيها الهيئات التشريعية والقانونية.

ويعتبر التعامل مع إرث النظام السابق بأجهزته ومؤسساته الهمة الرئيسة اليوم للنخبة السياسية التونسية، ولا بد من التأكيد أن الأخطاء التي ترتكب في هذه المرحلة سيكون لها أثر بعيد المدى، خاصة في استقرار تونس مستقبلياً، كما جرى مع قانون حلّ حزب البعث في العراق، وما خلفه من غياب الاستقرار السياسي لسنوات طويلة. إن خبرة أوروبا الشرقية هنا مهمة، وإن لم تكن مثالية، إذ لم يجر، وباستعجال، حل الأحزاب الشيوعية التي حكمت بقبضة من حديد لسنوات طويلة، ومنع كل أعضائها من العمل السياسي أو الحزبي، وإنما جرى، كما في تشيكوسلوفاكيا، إصدار قانون يمنع الأعضاء القياديين في الحزب الشيوعي من تولي أية مناصب سياسية في مرحلة ما بعد التحول، كقيادة الأحزاب أو مناصب تنفيذية أو تشريعية، لكنها سمحت لهم بممارسة نشاطهم الاقتصادي، الأمر الذي استفاد منه الكثيرون، ولا سيما أنهم يمتلكون شبكاتهم واتصالاتهم السابقة في بناء إمبراطوريات اقتصادية مهمة، شكّلت للكثير من المواطنين رمزاً لعدم المحاسبة.

ففي كل دول أوروبا الشرقية تقريباً غاب مبدأ المحاسبة، واعتمد فقط على مبدأ رفع الدعاوى القضائية بحقهم، ونظراً إلى غياب الأدلة، فإن حالات قليلة جداً أحييت إلى القضاء، ولا سيما منها تلك المتعلقة بقيادة الأجهزة الأمنية خلال فترة العهد الشيوعي.

لقد كان النظام التشيكوسلوفاكي في تلك الفترة شبيهاً كثيراً بالعديد من الأنظمة

العربية الشمولية في الوقت الحالي، ولا سيما سورية وليبيا، وتونس في عهد بن علي، من حيث بناء المؤسسات الأمنية وهيكلية المؤسسات السياسية، إذ كان يسيطر الحزب الشيوعي على كل مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية، ويحكم من خلال تكتل أحزاب سياسية صغيرة متحالفة معه^(١٦).

أما الأجهزة الأمنية (المخابرات) التي تعدّ الأكثر سطوة وتأثيراً، فتبدو متشابهة إلى حدّ بعيد، مع اختلافات تعزى إلى طبيعة البلد ودول الجوار الإقليمي، فالمخابرات التشيكوسلوفاكية قبل فترة التحول كانت متضخمة بشكل كبير مقارنة بعدد السكان (بلغ عدد العاملين في فروع الأجهزة الأمنية المختلفة ١٧,٠٠٠ موظف بدوام كامل)، وكانت مقسمة إلى إدارتين رئيسيتين، كما هو الحال في النموذج السوفياتي^(١٧)؛ الأجهزة الأمنية الداخلية، والأجهزة الأمنية الخارجية، وهي تلحق بالسفارات الخارجية، ووظيفتها ملاحقة المعارضين عبر العالم. لقد كانت كلتا هاتين الإدارتين تتبع وزارة الداخلية^(١٨). وهناك باستمرار صلة وثيقة بين أجهزة المخابرات المختلفة والحزب الشيوعي. تبقى مسألة تفكيك النظام الشمولي التي يجب أن تتم عبر استعادة الثقة بمؤسسات الدولة، ويتم التفكيك على محورين:

ـ **المحور الأول** هو الأجهزة الأمنية، فقد توسّع حجم الأجهزة الأمنية، أو البوليس السياسي، كما يطلق عليه التونسيون، التابع لوزارة الداخلية، بشكل كبير، وشمل عملياً السلطة الفعلية على أرض الواقع. فقد أنيط بها مهام حفظ الاستقرار للنظام القائم بشتى الوسائل والطرق، ولذلك ربما يشعر مسؤولو هذه القيادات بأنهم المتضرر الأكبر من عملية التغيير أو التحول عبر فقدانهم لصلاحياتهم المادية والمعنوية، ولذلك فمن المؤكد أنهم سيكونون العقبة الكبرى أمام التحول.

لقد أتى الحلّ عبر إزالة ما يسمّى إدارة أمن الدولة داخل وزارة الداخلية، لكن يخشى

(١٦) لقاء مع فوجتيك كيبيل (Vojtech Cepl) في براغ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣، وكيبيل هو كاتب الدستور التشيكي الجديد بعد فترة التحول، وهو حالياً أستاذ محاضر في كلية القانون في جامعة شارل الرابع في براغ، وحول الدستور التشيكوسلوفاكي، انظر: Richard Pomahac, «Changes to the Legal Position of the Local Government,» in: *Transformation: The Czech Experience* (Prague: People in Need, 2006), pp. 143-146. وانظر نص الدستور التشيكي بعد فترة التحول: «دستور الجمهورية التشيكية»، تاريخ الإقرار (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، في: ضمن مجموعة القوانين لسنة ١٩٩٣ (نسخة محفوظة لدى الباحث).

(١٧) مقابلة مع أولدرش كيرني (Oldrich Cerny) في براغ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٤، وقد شغل منصب المدير العام لجهاز المخابرات الخارجية التشيكية بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣، ثم عمّل مستشاراً أمنياً للرئيس هافل، وهو حالياً المدير التنفيذي لمعهد الدراسات الأمنية في براغ.

انظر أيضاً، Oldrich Cerny, «Czech Intelligence after the Cold War,» paper presented at: Workshop on «Democratic and Parliamentary Oversight of Intelligence Services» Held in Geneva Center for the Democratic of Armed Forces (DCAF), Geneva 3th-5th October 2002.

Jan Frolik, «Transformation of the Interior Ministry and Security Forces,» in: *Transformation: The Czech Experience*, pp. 103-110.

Jan Ruml, *My Time at the Interior Ministry*, *Transformation: The Czech Experience* (Prague: People in Need, 2006), pp. 103-110.

من تداعيات ذلك على مستوى الاستقرار البعيد. لذلك لا بد من التفكير في إصلاح هذه الأجهزة عبر ما يسمّى بعملية التطهير وإعادة البناء، إذ لا يجب تفكيكها وحلّها على الفور، لئلا تصبح مصدراً دائماً للفوضى، وإنما لا بد من إعادة بنائها مع تغيير وظائفها عبر التركيز على أن وظيفتها هي أمن الشعب، وليس أمن النظام، أي ضمان أمن المواطنين عبر حقهم الكامل في ممارسة كل حقوقهم القانونية والدستورية، وأيضاً خضوعها لسيطرة ورقابة البرلمان وعدم تجاوزها لصلاحياتها. والأهم من ذلك خضوع قياداتها وأعضائها للمحاسبة القانونية والقضائية في حال تجاوزها أو تعديها أو انتهاكها لأي من الحقوق الأساسية للمواطنين. فلا بد من تخفيض أعدادها، كما لا بد من تحديث قياداتها وكوادرها عبر ما يسمّى دورات التدريب المستمر، والأهم من ذلك كله لا بد من القيام بعملية تطهير، فالأشخاص المسؤولون عن عمليات تعذيب أو قتل خارج نطاق القانون لا بد من أن يمثّلوا أمام العدالة في حال جرى تقديم دعاوى قانونية بحقهم، وفي مقابل ذلك لا بد من بناء وتعزيز جهاز الشرطة الذي يجب أن يعكس السلطة الحقيقية في الشارع، وتزويده بالمعدات والتجهيزات الضرورية من أجل حفظ النظام العام، وفي الوقت نفسه تدريبه وإعادة تأهيله على كيفية التعامل المهني مع المواطنين عبر احترام الحقوق الإنسانية الأساسية والدستورية.

– أما المحور الثاني فهو وسائل الإعلام، وهي تعتبر أحد أعمدة النظام الشمولي التي لا بد من تفكيكها، وتشمل التلفزيون بقنواته المختلفة، والإذاعة والصحف، وغيرها من المؤسسات التي تعمل تحت مظلة وزارة الإعلام.

إن أهم تحديات نظام ما بعد فترة التحول الديمقراطي هو الآلية التي يمكن من خلالها تحرير وسائل الإعلام. والتحدّي ينبع من أن كل مؤسسات الإعلام التي تتبع للنظام إنما تردّد ما يُملأ عليها، ولا تتحلّى بأية مصداقية لدى الشعب، لكنها في الوقت نفسه تعمل على توظيف المثّات، إن لم يكن الآلاف من العاملين. لذا، فمن الخطأ حلّها والقذف بموظفيها بدون أي عمل، بل إن الحل الأمثل والأفضل إنما يكون بتحويل كل هذه المؤسسات إلى مؤسسة واحدة كبيرة تدير نفسها بنفسها، تماماً كما هو نموذج «BBC» في إنكلترا، حيث تعتمد على دافعي الضرائب البريطانيين، لكنها في الوقت نفسه مستقلة تماماً عن الحكومة، وهي تقوم على المبدئين الأساسيين الذين يقوم عليهما الإعلام اليوم بأشكاله المختلفة السمعية والبصرية والمقروءة. وهذان العاملان هما التنافسية والأسبقية؛ فهاجس التنافس يحزّض على الإبداع، والأسبقية في الحصول على الخبر وتحليله. ولذلك يكون النموذج الأمثل هو إلغاء وزارة الإعلام تماماً، ودمج كل وسائل الإعلام المختلفة في شركة مساهمة واحدة يديرها مجلس إدارة مستقل تماماً عن الحكومة.

ثانياً: عملية الانتقال إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية

بدأت التحولات تعصف داخل دول المنظومة الاشتراكية، والبدية كانت في الاتحاد السوفيّاتي، بسبب حركة «البيريسترويكا» («إعادة البناء») السياسية التي قادها غورباتشوف، وترافقت مع ما يسمّى سياسة «الغلاسنوست»، («الانفتاح»)، ثم بولندا بفضل

الاحتجاجات الجماعية التي قادتها حركة التضامن البولندية، وهي التي افتتحت ما بات يعرف بـ «ربيع الشعوب» في أوروبا الشرقية، فمنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ عملت المنظمة النقابية (الـ «تضامن») على تأسيس مجلس مدني مؤلف من ١١٩ ممثلاً للهيئات المعارضة، وكانت هذه المنظمة، وعلى رأسها ليش فاليسا، قد قامت بعدد من الاحتجاجات السلمية في الشارع ضمت الآلاف من الحشود، مما أجبر الحزب الحاكم على الاعتراف بها. وقد بدأت المحادثات الشاقة على الطاولة المستديرة من أجل الوصول إلى تسوية في شباط/فبراير ١٩٨٩، وركزت المنظمة على ضرورة تنظيم انتخابات حرة في المستقبل، بما يؤدي إلى انتخاب برلمان شرعي يسمح بإدارة النقاشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من إيمانها بتنظيم انتخابات حرة في المستقبل، وافقت على تنظيم انتخابات انتقالية تعرف أنه لن يسمح لها الفوز إلا بحوالي ٣٥ بالمئة من المقاعد، وقد قررت خوضها رغبة منها في دخول البرلمان وتأدية دور المعارضة السياسية، ولم تكن لديها رغبة في تعميق الأزمة الاقتصادية أو عدم الاستقرار، خاصة أن الموقف من موسكو لم يكن واضحاً حتى ذلك الوقت بعد. وفعلاً، نجحت في إدارة المعارضة إلى أن تمكنت من احتلال جميع المقاعد التي كانت قد أجلتها إلى الانتخابات الحرة في حزيران/يونيو ١٩٨٩، ففازت في المجلس النيابي (الغرفة السفلى للبرلمان) بـ ٢٦٠ مقعداً من أصل ٥٦٠، وفازت في مجلس الشيوخ بـ ٩٩ مقعداً من أصل ١٠٠^(١٩).

أما المجر، فقد أدى فيها المنبر الديمقراطي المجري الذي تأسس في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ دوراً محورياً من خلال الاحتجاجات والمظاهرات المتتالية التي نظمها، فبدأ حزب العمال الاشتراكي المجري (الحزب الشيوعي) (MSDS) سلسلة مباحثات مع المعارضة من حزيران/يونيو وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ سُميت حينها «الطاولة المستديرة الوطنية». وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ تمّ الإعلان عن التخلي عن تسمية جمهورية المجر «الشعبية»، واستبدالها بجمهورية المجر، وهي إشارة من الحزب الحاكم (الشيوعي) حينها إلى التخلي عن بعض مفاهيمه الأيديولوجية والانفتاح على المعارضة. وفي آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٠ تمّ إجراء انتخابات ديمقراطية - متعددة الأحزاب - أتاحت الفرصة للمجر للدخول في مرحلة تحول ديمقراطي استمرت ثلاث سنوات على الأقل.

ويمكن تقسيم فترة التحول الديمقراطي في المجر التي تمت خلال ثلاث سنوات إلى ثلاث مراحل، أخذين بالاعتبار التغير السياسي في هيكلية القيادة للحزب الحاكم، وتأثيرات الأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية في علاقات هيكل الدولة بالمجتمع، وخاصة التأثيرات الثقافية لمجموعة من المثقفين المجريين، وهذه العناصر والخصوصيات لم تكن دائماً في تفاعل وانسجام تام، إذ كان هناك تحرك اجتماعي محدود سمح به النظام، وكان هناك تأثير لمراكز القوى داخل الحزب الحاكم، وكانت بعض الأحداث مرتبطة بقضية ما أو قرار سياسي أو تغيير في هيكلية الحزب الحاكم.

Jiri Suk, «Czechoslovakia's Return to Democracy,» in: *Transformation: The Czech Experience*, (١٩) pp. 10-11.

وهذه المراحل هي:

– الفترة الأولى كانت منذ صيف ١٩٨٧ وحتى صيف ١٩٨٨.

– الفترة الثانية من أيار/مايو ١٩٨٨ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وهي الفترة التي وافق فيها الحزب على «الطاولة المستديرة الوطنية».

– الفترة الثالثة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ حتى خريف ١٩٩٠، وهي الفترة التي تمت فيها الانتخابات البرلمانية والمحلية، وكانت فترة التغيير الجذري بكل جوانبه.

وفي آذار/مارس ١٩٨٩ تمت سلسلة لقاءات لقوى المعارضة سُميت «الطاولة المستديرة للمعارضة»، ثم تحولت إلى «الطاولة المستديرة الوطنية» التي كانت في البداية لقاءات للمعارضة، ثم صارت قوة مستقلة مركزية أجبرت الحزب الحاكم على الاعتراف بها وبدء المباحثات معها. وفي الفترة نفسها ازداد تأثير الاتجاه الإصلاحي وقوي داخل الحزب الحاكم، وصارت ممثلاً رسمياً في مباحثاتها مع المعارضة المتحدة (المتفقة على أهدافها العامة) (٢٠).

وتم الاتفاق في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٨٩ في جلسة عامة للبرلمان على: تعديل الدستور، ووضع نظام للأحزاب، والتحضير لإجراء انتخابات برلمانية حرة، وتعديل قانون العقوبات وملحقاته، ووقف أي عمل عنفي (قمعي) على أساس المواقف السياسية.

وقد حاول بعض زعماء الحزب الحاكم إبطاء تلك الإجراءات والتملّص من تنفيذ بعضها، فوصفت الصحافة حينها تلك المباحثات الثلاثية (الحكومة – المعارضة – المنظمات الشعبية) بأنها «سفينة تُبحر في مثلث برمودا السياسي».

ومنذ شهر آب/أغسطس ١٩٨٩، قاد المباحثات عن الحكومة الإصلاحي المعروف إيمرا بوجفائي، الذي كان له فضل كبير في تسريع تلك الإجراءات وتنفيذها. وساهم في مباحثات «الطاولة المستديرة الوطنية» أكثر من ١٠٠٠ شخص، وشارك بشكل مباشر أكثر من ٦٠ سياسياً ومتخصصاً من أجل صياغة ستة قوانين جديدة. وفي النهاية، وافق على تلك النتائج ١٥ منظمة شعبية من أصل ١٧ منظمة، كما وافقت منظمات المعارضة، وعددها ٩ منظمات، على مسودات القوانين الجديدة التي تم تقديمها إلى البرلمان لمناقشتها (٢١).

ومع أول انتخابات ديمقراطية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٠ حصل حزب العمال الاشتراكي المجري (الشيوعي)، الذي بقي متمسكاً بسياسة الحزب قبل التغيير، على النسبة الدنيا لدخوله البرلمان (٤ بالمئة)، وقد حصل على ٢,٧ بالمئة، بينما حصل الحزب الذي انبثق عن الحزب السابق، واعتمد الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية، وسمّى نفسه «الحزب الاشتراكي المجري» على ٨,٦ بالمئة. ومن الأحزاب التاريخية، حصل حزب الفلاحين الصغار على ١١,٤ بالمئة، والحزب الديمقراطي المسيحي على نسبة ٥,٤

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠ – ١١.

(٢١) فاضل الخطيب، «من نظام الحزب الواحد إلى الديمقراطية: تجربة المجر»، أخبار الشرق، ٢٩/١٠/٢٠٠٦.

بالمئة، بينما حصل منبر الديمقراطيون المجريين على ٤٣ بالمئة، وهو حزب قومي محافظ، وحصل حزب الديمقراطيون الأحرار على ٤، ٢٤ بالمئة، وهو حزب ليبرالي، بينما حصل حزب الديمقراطيون الشباب على ٥، ٧ بالمئة، وهو حزب كان يومها ليبرالياً، ويعتبر اليوم أقوى الأحزاب اليمينية^(٢٢).

لقد كان التحول المجري نخبويًا بامتياز، ولم يترافق مع عدد من الاحتجاجات الشعبية الكبيرة العدد، كما هي حال بولندا^(٢٣). ويبدو ذلك شبيهاً كثيراً بما تم في تشيكوسلوفاكيا، فقد حوّلت المظاهرة الطلابية السلمية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في براغ، التي تم قمعها بشكل قاسٍ من قبل وحدات الشرطة، إلى ما يشبه الزناد الذي أطلق الأحداث الثورية. فبعد تدخل الشرطة، قام طلاب الجامعات بالاتصال بالمتقنين والفنانين، ومن ثم عملوا على تشكيل أول بؤرة نشطة لحركة الشعب المدني. وولدت حركة الإضراب، وبعد ذلك بيومين نشأ المنتدى المدني في براغ كحركة سياسية تضم المجموعات المعارضة^(٢٤)، وقد هدف إلى إقامة الحوار مع السلطة الحاكمة حول فرض عمليتي التحرير والديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا. وتحت تأثير الضغط القوي للشارع والساحات الممتلئة التي بلغت ذروتها في الإضراب العام الذي تم إعلانه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت السلطة الشيوعية، ممثلة برئيس الحكومة، جولة المحادثات مع المعارضة^(٢٥).

النتيجة الأولى للمحادثات كانت الموافقة على تنفيذ أولى الخطوات الليبرالية: إطلاق سراح الأسرى السياسيين، وإزالة الفقرات من الدستور التي تنصّ على منح الحزب الشيوعي الدور القيادي في المجتمع، وعلى حصر النشاط السياسي ضمن إطار الجبهة الوطنية، وتشريع نشاط الحركات والمجموعات المعارضة، والسماح لها بالعمل في وسائل الإعلام، كما طالب المنتدى المدني بإجراء تعديلات جذرية في هيكلية وبرنامج الحكومة، لكنهما لم يكونا راغبين في المشاركة في هذا المشروع، ولم يكونا راغبين باستلام السلطة أو على الأقل المساهمة فيها.

تحت الضغط الشعبي، استقال الرئيس الشيوعي غوستاف هوساك في العاشر من كانون الأول/ديسمبر، وأعلن المنتدى الوطني وحركة الشعب ضد العنف أن مرشحهما المشترك لرئاسة الجمهورية هو فاتسلاف هافل. رفض الحزب الشيوعي هذا الترشيح، كما أن الأحزاب السلوفاكية كانت تطالب بالكسندر دوبتشيك، رمز العام ١٩٦٨، رئيساً. فجرت محادثات ماراثونية بينهما بصفتها مرشحين حول ما يسمى الطاولة المستديرة، وانتخب في

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) «Prospects for Democratic Transition in the Middle East and North Africa: Implications of the Central/East European and African Experiences,» A Conference Organized by Council for a Community of Democracies and International Center for Democratic Transition, Budapest, Hungary, 18-20 October 2007.

Suk, «Czechoslovakia's Return to Democracy,» pp. 13-28.

(٢٤)

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٩ – ٢٢.

النهاية دويتشيك رئيساً للبرلمان الفدرالي، وهافل رئيساً لتشيكوسلوفاكيا^(٢٦).

وتسارع التطور اللاحق بعد ذلك، فقد انهارت سلطة الحزب الشيوعي بصفته الطرف المهيمن سياسياً، بسبب إزالة فقرات الدستور الخاصة بالدور القيادي له في المجتمع والدولة، وبسبب السيطرة على المواقع المهمة والمفصلية في الوزارات والبرلمان الفدرالي، وتلاحقت بعد ذلك التغييرات بشكل متسارع.

أول تحديات المرحلة الجديدة كان طريقة التعامل مع الماضي، فقد صادق البرلمان على قانون حول التعويض القانوني، فألغى جميع الأحكام الظالمة، وسمح بتعويض ضحايا القمع الشيوعي، لكن بدون أن يصف النظام الشيوعي بالنظام المجرم أو غير القانوني، وهو ما شكل المادة الرئيسية للنقاش العاصف في سنوات ما بعد التحول^(٢٧).

أما في ما يتعلق بالمسألة الاقتصادية، فقد كان الخلاف الرئيسي حول كيفية إجراء عملية الخصخصة، كما طرحت مسألة إعادة الممتلكات كأحد أساليب عملية الخصخصة، باعتبار أنها ستساهم أيضاً بالتخفيف، ولو جزئياً، من وطأة الغبن والجرائم التي ارتكبتها الدولة الشيوعية بعد العام ١٩٤٨. وعموماً، فإنه خلافاً لجنوب أفريقيا أو دول أمريكا اللاتينية، لا توجد في دول وسط أوروبا أية اتفاقية سياسية أو إجماع عام يضمن عدم ملاحقة ممثلي النظام الشيوعي السابق قانونياً أو ينفذ سياسة المصالحة.

لقد طبّقت دول وسط أوروبا عموماً سياسة جزائية تجاه الجرائم السياسية، لكن هذه السياسة بدت في كثير من القضايا الفردية معقدة، وأحياناً غير ممكنة، من الناحية التقنية، وقد كان الفشل المؤسسي، وعدم رغبة قسم من القضاة وممثلي الدولة بملاحقة جرائم الماضي، من المظاهر المألوفة في التسعينيات من القرن العشرين^(٢٨).

١ - العدالة الانتقالية للماضي

خلال عملية بناء الديمقراطية، لا بد من توازيها مع عملية تاريخية تتمثل في ما يسمى «العدالة الانتقالية» التي تتيح للدولة إعادة تأسيس شرعيتها على أسس جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٠ - ٢٤.

(٢٧) Pavel Zacek, «Coming to Terms with the Past: The Czech Middle Way,» in: *Transformation: The Czech Experience*, pp. 181-190.

وقد صادق البرلمان التشيكي في ٩ تموز/يوليو ١٩٩٣ على قانون ينص على عدم شرعية النظام الشيوعي، ويمنع المسؤولين الذين احتلوا مناصب عالية في الجيش والمخابرات والحزب الشيوعي خلال فترة العهد الشيوعي من تبوؤ أي منصب سياسي أو حكومي في فترة ما بعد التحول، انظر: نص القانون في: مجموعة القوانين لعام ١٩٩٣ (وثيقة محفوظة لدى الباحث).

(٢٨) لقاء مع بروكوب توميك (Prokop Tomek) في براغ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥، وتوميك هو مدير قسم التوثيق في معهد دراسات الأنظمة الشمولية، الذي تأسس لتوثيق أرشيف المخابرات التشيكية في العهد الشيوعي.

تشير العدالة الانتقالية إلى حقلٍ من النشاط أو التحقيق يركّز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان، والإبادة الجماعية، أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل الجرائم ضد الإنسانية، أو الحرب الأهلية، وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن. ويمكن إدراك المفهوم من خلال عدد من المصطلحات التي تدخل ضمنه، من مثل إعادة البناء الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، وتأسيس لجان الحقيقة، والتعويض للضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة، مثل الشرطة وقوى الأمن والجيش^(٢٩).

يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما العدالة والانتقال، ولكن المعنى الدلالي الأدق للمفهوم يعني تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول^(٣٠)، كما حصل في التشيلي (١٩٩٠)، وغواتيمالا (١٩٩٤)، وجنوب أفريقيا (١٩٩٤)، وبولندا (١٩٩٧)، وسيراليون (١٩٩٩)، وتيمور الشرقية (٢٠٠١)، والمغرب (٢٠٠٤). فمع حدوث التحول السياسي بعد فترة من العنف أو القمع في مجتمع من المجتمعات، يجد المجتمع نفسه في كثير من الأحيان أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك تسعى الدولة إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبةً منها في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة^(٣١). ولذلك يفكر المسؤولون الحكوميون ونشطاء المنظمات غير الحكومية في انتهاج مختلف السبل القضائية وغير القضائية للتصدي لجرائم حقوق الإنسان، وتستخدم في ذلك عدة مناهج من أجل تحقيق إحساس بالعدالة أكثر شمولاً وأبعد أثراً، من مثل إقامة الدعاوى القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الأفراد، كما حدث في كوسوفو، أو إرساء مبادرات لتقصّي الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي^(٣٢)، كما حصل في سيراليون، أو تقديم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كما حدث في الولايات المتحدة، أو التمهيد لعمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها، كما حدث في تيمور الشرقية^(٣٣).

Louis Bickford, «Transitional Justice», in: Dinah L. Shelton, ed., *The Encyclopedia of Genocide and Crimes Against Humanity*, 3 vols. (South Bend, Ind.: University of Notre Dame Press, 2004), vol. 3, pp. 1045-1047.

Neil J. Kritz, ed., *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes*, 3 (٢٠) vols. (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995).

Alex Boraine, Janet Levy and Ronel Scheffer, eds., *Dealing with the Past* (Cape Town: Institute for Democracy in South Africa, 1997), and D. A. Crocker, «Reckoning with Past Wrongs: A Normative Framework», *Ethics and International Affairs*, no. 13 (1999), pp. 43-61.

Priscilla Hayner, *Unspeakable Truths: Facing the Challenge of Truth Commissions* (New York: Routledge, 2002), and Jose Zalaquett, «Introduction to the English Edition», in: Chilean National Commission on Truth and Reconciliation: Report of the Chilean National Commission on Truth and Reconciliation, translated by Phillip E. Berryman, University of Notre Dame Press, 1993.

M. Cherif Bassiouni, ed., *Post-Conflict Justice* (New York: Transnational Publishers, 2000). انظر: حول ذلك،

يعطي تطبيق ثقافة المساءلة مكان ثقافة الإفلات من العقاب التي سمحت بارتكاب الانتهاكات إحساساً بالأمان للضحايا، ويوجّه تحذيراً إلى من يفكّرون في ارتكاب انتهاكات في المستقبل. كما أنه يعطي قدراً من الإنصاف لمعاناة الضحايا، ويساعد على كبح الميل إلى ممارسة العدالة الأهلية (أو القصاص، أي أن يقتصّ الناس لأنفسهم بأنفسهم). كما أنه يتيح فرصة مهمة لتوطيد مصداقية النظام القضائي الذي أصابه الفساد والدمار، أو الذي لم يكن يعمل على نحو سليم في ما مضى. ويمكن تحقيق ذلك عبر عدد من المناهج أو الإجراءات^(٢٤)، منها:

أ - تقصّي الحقائق

بدأت الأطراف الفاعلة المحلية في عدد متزايد من البلدان في التشديد على التدابير غير القضائية لتقصّي الحقائق، التي كثيراً ما تأخذ صورة «لجان الحقيقة»، وهي لجان تقوم بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاكات التي وقعت في الماضي، لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث، كما حدث في عدد من البلدان، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، وجنوب أفريقيا، وبيرو، وسيراليون، والمغرب^(٢٥).

ويعتبر إنشاء لجان الحقيقة تحدياً كبيراً، لأن من شأنها أن تعمل على إنشاء أجهزة تحقيق قوية لكشف كل الحقائق المتعلقة بالعنف الذي ترتكبه جهات تابعة للدولة أو جهات غير تابعة لها، والتي كثيراً ما تتعرّض للإنكار أو الإخفاء أو سوء الفهم. ولذلك، يعدّ التعلّم من دروس الماضي درساً بالغ الأهمية، وكما يقول الكاتب الأمريكي فوكنر: «الماضي ليس ماضياً أبداً، إنه يعيش بيننا». فلا بد من التعلّم من الماضي من أجل إحداث التغيير اللازم لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل، والاعتراف بالضحايا وما كابدوه من المحن.

لكن إنشاء اللجان يجب ألا يتم إلا بعد تشاور وطني موسّع، وتحديد صلاحيات مناسبة للجنة، ووجود التزام سياسي واضح يسمح بالتحقيق المستقل والفعال، كما أنه عند السعي إلى محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، يجب بذل جهود قوية وجادة لإقامة الدعاوى القضائية – بما في ذلك تدعيم نظم المحاكم المحلية – ويجب إيلاء القدر نفسه من الاهتمام والأولوية للتدابير اللازمة لمنع الانتهاكات في المستقبل.

ويخلط الكثير من المراقبين ما بين لجان الحقيقة والمحاكم، وذلك لأن لجان الحقيقة تتناول العديد من الوقائع التي يمكن لها أن تكون موضوعاً للمحاكمة، إلا أنه ينبغي أن لا

(٢٤) انظر: التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤).

وقد اعتمدنا في الكثير من مفاهيم العدالة الانتقالية على منشورات التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية التي تعدّ الأكثر شمولاً وقدرة على دمج الخبرات العملية مع الأفكار النظرية.

(٢٥) انظر: التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥).

نساوي بين لجان الحقيقة والهيئات القضائية، أو أن تعتبر بديلاً من المحاكمات. إن لجان الحقيقة هي هيئات غير قضائية، ولهذا فصلًا حياتها، بالطبع، هي أقل بكثير من سلطات المحاكم، فليس لها سلطة السجن، وليس لها سلطة إنفاذ توصياتها، بل إن معظمها يفتقر حتى إلى سلطة إلزام أي شخص بالمثل أمامها^(٣٦).

وقد أقام عدد من الحكومات «لجاناً تاريخية»، وهي آليات حالية للتحقيق في انتهاكات الدولة التي وقعت وانتهت منذ سنوات أو حتى عقود عديدة. وعلى عكس لجان الحقيقة، لا تتأسس اللجان التاريخية كجزء من عملية تحول سياسي، بل قد تكون مقطوعة الصلة بالقيادة السياسية أو الممارسات السياسية القائمة. فبدلاً من ذلك، تعمل اللجان على تجلية الحقائق التاريخية، وتكريم الضحايا الذين لم تعترف بهم.

وقد تأسس منذ العام ١٩٧٤ وحتى الآن ما يزيد على ٢٦ لجنة حقيقة رسمية في العالم، برغم ما أطلق عليها من مسميات مختلفة. ففي الأرجنتين وأوغندا وسري لانكا أنشئت «لجان خاصة بالمختفين»، وفي هايتي والإكوادور أنشئت «لجان الحقيقة والعدالة»، وفي التشيلي وجنوب أفريقيا وسيراليون وجمهورية يوغسلافيا السابقة «لجان الحقيقة والمصالحة»، وفي تيمور الشرقية «لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة»، وأحدثها في المغرب «هيئة الإنصاف والمصالحة».

يعود إنشاء لجنة الحقيقة إلى الأسباب التالية:

- إثبات الحقيقة بشأن الماضي.
- محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.
- توفير منبر عام للضحايا.
- الحفز على النقاش العام وإثراؤه.
- توصي بتعويضات للضحايا.
- توصي بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة.
- تعزز المصالحة الاجتماعية.
- تساعد على تعزيز التحول الديمقراطي^(٣٧).

ب - رفع الدعاوى القضائية

تُعتبر إقامة العدالة الجنائية عنصراً أساسياً من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات

(٣٦) مارك فريمان وبريسلا ب. هاينر، المصاحبة (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٤)، ص ٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧، و«Apology, Truth Commissions, and Intrastate Conflict», Robert I. Rotberg, *Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation*, edited by Elazar Barkan and Alexander Karn (Stanford, CT: Stanford University Press, 2006), pp. 33-48.

الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وينبغي السعي إلى إقامتها كلما أمكن ذلك، وإذا كان لا بد من أن ينصبّ رفع الدعوى على المتهمين من الأفراد، فينبغي أن تهدف برامج إقامة الدعوى أيضاً إلى استعادة كرامة الضحايا واسترداد ثقة الجمهور في سيادة القانون.

ج - التعويضات

أمام الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان، أصبح لزاماً على الحكومات، ليس فقط التصديّ لمرتكبي هذه التجاوزات، بل أيضاً ضمان حقوق الضحايا. وبوسع الحكومات أن تهيئ الظروف الملائمة لصون كرامة الضحايا وتحقيق العدل بواسطة التعويض عن بعض ما لحق بهم من الضرر والمعاناة. وينطوي مفهوم التعويض على عدة معانٍ، من بينها التعويض المباشر (عن الضرر أو ضياع الفرص)، وردّ الاعتبار (لمساندة الضحايا معنوياً وفي حياتهم اليومية)، والاسترجاع (استعادة ما فقد قدر المستطاع). ويمكن التمييز بين التعويضات بحسب النوع (مادية ومعنوية) والفئة المستهدفة (فردية/جماعية). ويمكن أن يتم التعويض المادي عن طريق منح أموال أو حوافز مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية، كالصحة والتعليم والإسكان. أما التعويض المعنوي، فيكون مثلاً عبر إصدار اعتذار رسمي، أو تكريس مكان عام (مثل متحف أو حديقة أو نصب تذكاري)، أو إعلان يوم وطني للذكرى^(٢٨).

أما الأهداف المتوخاة من تدابير التعويض (سواء كانت مادية أو معنوية)، فهي عديدة ومتنوعة، ومن بينها الإقرار بفضل الضحايا، جماعات وأفراداً، وترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية، وتشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، وإعطاء ردّ ملموس على مطالب رفع الحيف وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة، إضافة إلى أن مبدأ التعويضات أصبح إلزامياً بموجب القانون الدولي.

وبالرغم من اختلاف التزامات كل دولة في تفاصيلها الدقيقة تبعاً لاختلاف الاتفاقيات التي صادقت عليها، إلا أننا نلاحظ تنامي التوجه نحو إقرار مبدأ إلزامية تعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالنسبة إلى كافة الدول. ومما يدعم هذه النظرة القائمة على قانون المعاهدات، ممارسات الدول، والتصريحات الدبلوماسية والاجتهاد القانوني، والدور المتنامي للهيئات المشرفة على احترام المواثيق والمحاكم الدولية.

إن الهدف الأساسي لأية سياسة من سياسات التعويض^(٢٩) هو إحقاق العدالة للضحايا. ويجب أن يفهم مصطلح «العدالة» في هذا الصدد بشكل واسع بإدماج عناصر الاعتراف بالضحية، وردّ كرامته، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين بعضهم مع بعض، وبين المواطنين

(٢٨) انظر: International Center for Transitional Justice, < <http://www.ictj.org/ar/index.html> > .

(٢٩) انظر: الموقع نفسه.

ومؤسسات الدولة، وإرساء التضامن الاجتماعي. ولكن عند اختيار سياسة للتعويضات أو إقرارها، يمكن لعدة عوامل أن تؤثر في الاختيارات. ومن بينها: الموارد الاقتصادية المتوفرة والالتزام السياسي (الوطني والدولي)؛ وعدد الضحايا وفئات الضحايا، من حيث العرق أو الانتماء الإثني أو الجنس... الخ، وحجم التعاطف الاجتماعي مع ضحايا و/أو مرتكبي الأفعال، وسياق النزاع من حيث هل هو حادث جسيم وحيد أم نزاع مزمن دام عدة سنوات، ونوع انتهاك حقوق الإنسان الذي تم ارتكابه (مثل، مصادرة الأراضي أو النفي أو الترحيل القسري أو الاعتداء الجسدي)، والتزامات وجهود المجتمع المدني الوطني والدولي.

وقد اختلف نطاق جهود التعويض الماضية بشكل كبير، من مئات الآلاف (في ألمانيا) إلى ٢٨٠ فقط في البرازيل. غير أن أحد البرامج قد يكون له نطاق واسع، ولكن يفشل رغم ذلك في أن يكون كاملاً أو شاملاً. وعلى سبيل المثال، تم إقصاء ضحايا التعذيب من نطاق برامج التعويضات في التشيلي. ومن الأفضل، بالطبع، تعويض أقصى ما يمكن من ضحايا فئات الجرائم/الأضرار بهدف توفير استجابة شاملة وكاملة قدر الإمكان.

د - إحياء الذكرى^(٤٠)

يتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر. ويمكن أن يتم إحياء الذكرى بشكل رسمي (مثل إقامة نصب تذكاري) أو غير رسمي (مثل بناء جدارية في مجتمع محلي)؛ رسمياً من طرف الدولة أو تلقائياً من طرف المواطنين. ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا و/أو التعرف عليهم، أو تعريف الناس بماضيهم، أو زيادة وعي المجتمع، أو دعم أو تعديل رواية تاريخية، أو تشجيع تبني الاحتفال بالذكرى/أو عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوى محلي.

ويمثل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من الفظائع الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة أحد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية. ورغم عدم وجود شكل وحيد لتعامل الضحية مع الماضي، إلا أن الضحايا وجمعياتهم المنظمة كثيراً ما يطالبون بالعمل على بلوغ عدد من أهداف العدالة الانتقالية، بما في ذلك تحقيق العدالة والمحاسبة، وإظهار الحقيقة، وجبر الأضرار، وضمان عدم تكرار ما جرى. إضافة إلى كل ذلك، غالباً ما يكون هناك مطلب بالتذكّر. فتذكّر الماضي يتيح نوعاً من تكريم أولئك الذين ماتوا أو تمت التضحية بهم. غير أن آليات التذكّر يمكن أن تساهم في بلوغ أهداف أخرى للعدالة الانتقالية، بما في ذلك البحث عن الحقيقة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً، وتحفيز الحوار والنقاش حول الماضي، ووضع سجل تاريخي مناسب، والإنصات إلى أصوات الضحايا، ومتابعة الأهداف المرتبطة بجبر أضرار الضحايا.

(٤٠) انظر: الموقع نفسه.

هـ - النصب التذكارية والمطالبة بآماكن عامة^(٤١)

النصب التذكارية تجسيد لأحداث وأشخاص أو نشاطات حدثت في فترة تاريخية سابقة. وهي فئة واسعة للغاية تشمل أشكالاً فنية عديدة، وأعمال نحت، وحدثات تذكارية، ومتاحف ضمير، (مثل متحف تيريزين التذكاري في جمهورية التشيك أو متحف المقاطعة ٦ في جنوب أفريقيا)، واللوحات التذكارية، وتحويل مراكز تعذيب سابقة إلى ساحات للتذكر (مثل موقع تيول سليتغ في كمبوديا)، والجدران التذكارية (مثل جدار مايا لينز التذكاري عن حرب فيتنام في واشنطن)، وجهود أخرى تهدف إلى إثارة الذكر والنقاش حول الماضي.

وتشرح مارغريت فيتلوفيتز دور النصب التذكارية بكونه يتمثل في «استعادة الأماكن التي تمت سرقتها، وإعادة تخصيص الأماكن العمومية، وتحويل مراكز الموت إلى أماكن يتردد فيها صدى الحياة». ففي التشيلي، يقع النصب التذكاري الخاص بالمعتقلين المختلفين والمعدمين السياسيين في مقبرة سانتياغو العامة، وهو مهدي إلى أرواح الذين قُتلوا أو اختفوا خلال الحكم العسكري. وقد أصبح موقعاً مهماً للقاء ومعلماً بارزاً من معالم سانتياغو. وفي الاتحاد السوفياتي سابقاً، عملت منظمة حقوق الإنسان «ميموريال» على تشجيع استعادة الذاكرة عبر تجميع الوثائق وإقامة المواقع التذكارية.

إن بناء نصب تذكاري هو عملية تنطوي في طياتها على عناصر السياسة والتاريخ والجمالية. وتُعتبر النصب التذكارية، من حيث كونها ممارسات في عملية بناء الأمة، جزءاً من بيئة مادية واجتماعية يمكن أن تساعد في تحديد وبناء مفهوم مشترك للتجربة الجماعية والخيال والنظرة الذاتية لشعب من الشعوب. وتتفاعل جميع النصب التذكارية مع الأشخاص الذين يشتركون في إقامتها. وليس لها أية سلطة ذاتية، وإنما يتم تنشيطها من قبل الناس، وهي تتوقف في تأثيرها النهائي لإحياء الذكرى على الناس الذين يأتون لزيارتها.

٢ - بناء المؤسسات للمستقبل

كثيراً ما تحتاج البلدان الخارجة حديثاً من الدكتاتورية إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياستها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، التي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار في المستقبل.

ولا يقتصر موضوع بناء المؤسسات على شكل النظام السياسي القادم الذي سيشغل حيزاً كبيراً من النقاشات اليوم في تونس، باتجاه نظام رئاسي أم برلماني، وإدخال تعديلات كبيرة على دستور البلاد بهدف الحد من السلطة التنفيذية، وإعطاء دور فاعل وحقيقي للسلطة التشريعية، وضمان استقلال تام للسلطة القضائية.

هذا، فضلاً على القوانين التي توصف بأنها تحدد ما يسمى المجال العام، كقانون

Vamik D. Volkan, «What Some Monuments Tell Us about: Mourning and Forgiveness,» in: (٤١) *Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation*, pp. 115-130.

الأحزاب وقانون للإعلام وقانون للمنظمات غير الحكومية، وغيرها من القوانين. لكن ما يحظى بتركيز أقل هو كيفية إعادة بناء الثقة بين مؤسسات الدولة التنفيذية والشعب، وهو ما يطلق عليه الإصلاحات المؤسساتية التي يكون الهدف منها إزالة الشروط التي أدت إلى نشوء القمع. وسنتناول في ما يلي اقتراحات ثلاثة تتعلق بالسبل التي تمكّن من بلوغ هذا الهدف:

– إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف أو الانتهاك.

– إزالة التمييز العرقي أو الإثني القديم العهد.

– منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات العمومية.

لا بد من التأكيد أن بدون إصلاحات في مجالات، مثل النظام القضائي والبرلمان وأجهزة أمن الدولة، فإن أية عملية محاسبة ستظل ناقصة بشكل شبه مؤكد، وبالتالي ستفشل في بناء المصداقية لدى عامة الشعب. فالمواطنون الذين تعلّموا أن ينظروا إلى أجهزة الشرطة والجيش والحكومة بنوع من الارتياح سوف يصعب عليهم أن يؤمنوا بجدوى أية إجراءات مساءلة تشمل هذه المؤسسات. وإذا كان عليهم أن يقوموا بذلك، فإنه يتعيّن عليهم الاقتناع بأن الثقافات المؤسساتية التي سمحت بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان أو غدتها قد تم تقويمها أو تصحيحها بشكل نهائي.

علاوة على ذلك، يمكن أن تكون الإصلاحات الدستورية والقانونية وإصلاحات أجهزة الشرطة، التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ذات أهمية واضحة في العديد من المجالات، مثل ملكية الأراضي، وضرائب الدخل، والإنصاف في الأجور، وتعيين القضاة، وتوليّ المناصب، والترقية والانضباط، وإجراءات الانتخاب، واستقلال وسائل الإعلام، وحرية الحصول على المعلومات، وتمويل الأحزاب السياسية، والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية. فالعلاقات داخل أجهزة الدولة وفي ما بينها لا تسمح حتى بإجراء تشخيص بسيط للإصلاحات، إذ إن إصلاح «أجهزة أمن» الدولة يستلزم إصلاح الجيش، والشرطة، والقضاء، والجمارك، ومراقبة الهجرة، وأجهزة المخابرات، والقطاعات العديدة الأخرى ذات الصلة. وهكذا، فإن محاولة تغيير البنى المؤسساتية والحساسيات داخل هيئة ما ستعكس على العديد من الهيئات الأخرى، ولا تكون كل الصلات القائمة بينها دائماً واضحة.

وقد تكون الحاجة إلى الإدخال التدريجي لنوع من النزاهة والمهنية في مؤسسات الدولة المتعسفة واضحة بشكل مباشر، وخاصة في ثلاثة مجالات: يتعلق الأول منها بإصلاح جهاز الشرطة، والثاني بالإصلاح المؤسساتي (تقويم التمييز الشامل أو/و القديم العهد)، فيما يتطرق الثالث إلى تطهير السياسة (منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في تقلّد مناصب في مؤسسات الدولة).

ويمكن تطبيق العديد من الأفكار على مؤسسات وآليات إصلاح أخرى باعتبارها نماذج لمناقشة قضايا إصلاح أوسع، أكثر من كونها تلخيصاً للتحديات الرئيسية القائمة في مجال الإصلاح المؤسساتي. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن مؤسسات الدولة لا توجد في

فراغ، وأن تطبيق الإصلاحات في مجال أو مؤسسة ما سينعكس دوماً على مجالات ومؤسسات أخرى. فإصلاح أجهزة الشرطة، ومراجعة إجراءات التوظيف، كلها حلول ناقصة، سواء أكان الهدف هو المعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان أو الوقاية منها أو من الفساد، وبالتالي يمكن، ويتعين بالضرورة، أن ترافقها إصلاحات كلية وشاملة وتدبير أخرى كفيلة بتحقيق الوقاية والمساءلة وجبر الأضرار.

خلال فترة الدكتاتورية، غالباً ما يتم تأويل مهمة ضابط الشرطة المتمثلة في فرض النظام على أنها ضوء أخضر لارتكاب انحرافات سياسية. وقد تواطأ ضباط الشرطة الوطنية مع أجهزة الاستخبارات في ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجاهل الحقوق الواجب احترامها في ما يتعلق بالتفتيش، وأوامر الاعتقال، وإجراءات الاحتجاز، وصولاً إلى الضرب والتعذيب وحتى القتل. وعندما تنتهي حالة القمع، يتعين أن تشجع الإصلاحات عودة عقلية إدراك أن واجب ضابط الشرطة هو التصرف بمهنية عالية للحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. غير أن استرجاع مثل هذه العقلية ليس بالشيء الهين. وحتى لو تم قطع العلاقات الداخلية المعقدة بين أنظمة شرطة الدولة وأجهزة الأمن الأخرى، فإنه من المحتمل جداً أن تصطدم الإصلاحات بمقاومة داخل الجهاز نفسه من لدن الضباط والمسؤولين الذين يخشون فقدان السلطة ويستأوون من عواقبها ويفرضون الحاجة إلى أية مراقبة أو تدخل خارجي.

لذا، فإن بناء قوات شرطة تتميز بالاحترافية وعدم التمييز، وتسيير نفسها بنفسها، في إطار من النزاهة يستلزم اتباع منهج شامل تجاه الإصلاح المؤسسي (مثلاً الإصلاح الذي يخصّ التوظيف، وإعادة التدريب، وإعادة الهيكلة، والتدبير/كتابة التقارير وتدبير المراقبة). وقد كانت خطة إصلاح الشرطة مكونة من ثلاث نقاط، وتهدف إلى:

– إعادة هيكلة شرطة ما بعد الحكم الدكتاتوري.

– الإصلاح بتطبيق إجراءات جديدة في التدريب والاختيار ومنح الشهادات.

– اتباع أسلوب ديمقراطي من خلال إنشاء قوات شرطة لا تخضع للأمور السياسية، ونزاهة، وقابلة للمحاسبة، ومتعددة الإثنيات، وتؤمن بمبادئ شرطة المجموعة.

ويمكن أن تتضمن أية استراتيجية شاملة مجموعة من العناصر، منها تبني ميثاق أخلاقي مؤسسي، والعمل على تعليم الجمهور وإعادة تدريب الشرطة على إجراءات سياسة جديدة، وتطبيق إجراءات إدارية وتواصلية وتدريبية لتشجيع الشفافية والمراقبة، وتطبيق إجراءات تأديبية لضمان الانضباط، وتوفير وسائل الشكاية والتقويم، ومراجعة إجراءات التوظيف لتشجيع قوات شرطة تكون جميع الطوائف ممثلة فيها بدون تمييز.

خاتمة

تعتبر المراقبة الفعّالة والموضوعية شرطاً أساسياً لضمان احترام الإجراءات الجديدة. وربما يتطلب الأمر تكوين مؤسسات جديدة لبلوغ هذه الغاية، بما في ذلك هيئات مراقبة

مدنية، ولجنة وطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسة عليا لتدقيق الحسابات، ومكتب للتظلمات (لاستقبال الشكايات ضد مسؤولي الدولة والتحقيق بشأنها)، ومكتب لمحاربة الفساد. كما يتعين أيضاً وضع برامج وسياسات للتدريب في مجال مكافحة الفساد.

إن اتخاذ القرار في مجال إصلاح المؤسسات المتعسفة، كما في جميع مجالات العدالة الانتقالية الأخرى، مقيّد بالمناخ السياسي القائم والموارد المتاحة والحاجة إلى صياغة مشروع بأهداف واقعية. ومن بين الدروس المستخلصة من المحاولات الماضية لإصلاح المؤسسات المتعسفة أن الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح من حيث الكمّ والكيف، يجب ألا تكون أكبر من حجم القدرات المحلية من حيث البنية المؤسساتية والموارد البشرية والمالية، إذ إن الوقوع في مثل هذا الخطأ قد يجرّ عملية الإصلاح إلى الوراء عوض الدفع بها قدماً. وثمة درس آخر مرتبط بالأول، ولا سيما في مجال الفحص، يتمثل في وجوب الانتباه إلى المخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها عزل الأشخاص من المناصب العمومية (خصوصاً المسؤولين في الشرطة والجيش وأجهزة الاستخبارات)، الذين غالباً ما يتحولون فرادى إلى العمل في مجال الجريمة بعد عزلهم من مؤسسات الدولة.

لذا يتعين استباق هذا التحديّ من خلال السماح لهيئة الفحص بالتفكير في طريقة لإعداد هؤلاء المسؤولين لحياة جديدة. وفي الفترات الانتقالية، على وجه الخصوص، حيث تكون مستويات البطالة والجريمة عالية، يمكن التفكير في إعادة التدريب، وبرامج التعلم في المجالات المدنية، إضافة إلى أشكال أخرى لإعادة الإدماج الاقتصادي بطريقة مستدامة. غير أنه ينبغي صياغة مثل هذه الإجراءات بحذر كبير حتى لا تبدو وكأنها مكافآت على الانتهاكات السابقة. كما يتعين تدبير الإصلاحات المؤسساتية وفق أسلوب عادل وشفاف، مع ضمان مشاركة شعبية واسعة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والسكان المدنيين في عمليات الاستشارة وصياغة الإصلاحات المؤسساتية. كما ينبغي، علاوة على ذلك، إرفاق الإصلاحات المؤسساتية بتدابير تهدف إلى الحد من احتمالات النكوص والارتداد (مثل تطبيق المراقبة المنتظمة والاحتفاظ بسجلات دقيقة وتحليل التوجه/النموذج). كما أن المراقبة والتقييم ضروريان لضمان الامتثال، وقد يستلزمان إقامة مؤسسات جديدة مستقلة عن المؤسسات موضع المراقبة.

كما يجب اعتبار إصلاح المؤسسات المتعسفة عملية طويلة الأمد – وربما يكون هذا هو الأهم – إذ يستغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن يتبين مدى نجاح أو فشل القوانين والمؤسسات الجديدة، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان العمل في هذا المجال بإرادة، ولكن بلا تسرع^(٤٢).

ومن مراحل التعامل مع الماضي أيضاً ما يسمّى بالتحريّ، إذ كثيراً ما تلجأ البلدان، التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، إلى وضع الآليات اللازمة للتخلّص من الموظفين الفاسدين أو غير الأكفاء أو المخالفين للقانون، ابتغاء بناء مؤسسات أكثر فعالية، تفتح صدرها للجميع، وجديرة بالثقة. وقد أصبح الكثيرون يعترفون بأن التحري عن

الأشخاص للتحقق من أهليتهم للعمل، خصوصاً في قطاعي الأمن والعدالة، من التدابير الأساسية اللازمة لإصلاح الحكم^(٤٣).

ويعني مصطلح فحص الموظفين، بشكل عام، مراجعة سجلات التوظيف الفردي وغيرها من سجلات أخرى بهدف توظيف أو عزل أشخاص في مكان العمل. وكثيراً ما يشكل الفحص عنصراً مركزياً في الإصلاحات الخاصة بالمؤسسات المتعسفة، التي تتبناها الحكومات الجديدة، كأسلوب لعزل الأفراد المسؤولين عن تجاوزات خطيرة من مناصبهم في القطاع العام. وتتضمن عملية الفحص مراجعة دقيقة للخلفية اعتماداً على مصادر عديدة لتحديد ما إذا كان مسؤول بعينه متورطاً في انتهاكات الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن الفحص ينزع إلى وضع إجراءات تضمن أن يكون الطرف الخاضع للتحري على علم بالادعاءات التي تطاله، وأن تعطى له الفرصة للردّ عليها.

ومن هذه الجهة، كما من جهات أخرى، يمكن التمييز بين الفحص و«التطهير»، وهو مصطلح كان يُستعمل بكثرة في أوروبا الشرقية والوسطى، واستُعمل في ما بعد في العراق للإشارة إلى تلك القوانين والسياسات التي تشمل عمليات العزل والإقالة على نطاق واسع، اعتماداً ليس على سجلات الأفراد، وإنما على الانتماءات الحزبية أو المواقف السياسية أو استمرار التواطؤ مع جهاز استخبارات قمعي. وقد تعرّضت العديد من قوانين التطهير للانتقاد، لكونها خرقت معايير النزاهة الأساسية من خلال بعض الإجراءات، مثل فرض العقاب على أساس الذنب الجماعي، وليس الفردي، وخرق مبدأ افتراض البراءة حتى تثبت الإدانة، وفرض قيود على المناصب التي تقلّد بالانتخاب أو التعيين (في خرق واضح لمبدأ عدم التمييز على أساس الموقف السياسي)، وتقييد حقوق الاستئناف أمام الهيئات القضائية بشكل غير عادل، والاعتماد بشكل مبالغ فيه على سجلات العهد الشيوعي المشكوك فيها للبرهنة على وقوع ممارسات جنائية. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى، يمثل أسلوب الفحص، على العموم، نموذجاً مفضلاً على أسلوب التطهير في ما يتعلق بعزل مسؤولي الدولة الذين ثبت ارتكابهم لتجاوزات مهنية خطيرة.

وثمة إيجابيات عديدة لعملية الفحص باعتبارها من آليات العدالة الانتقالية. فالفحص، مثلاً، يساعد في تقليص احتمالات وقوع انتهاكات جديدة أو استمرارها، وتعزيز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة، والإسهام في إزالة الحواجز أمام المتابعات القضائية، والمساعدة في إعادة الاعتبار للمسؤولين الذين تضرّرت سمعتهم بشكل غير عادل، نتيجة ورود أسمائهم ضمن العناصر الفاسدة في مؤسساتهم. ولهذا السبب، يمكن أن ينظر إلى الفحص والتطهير على أنهما «جسور» بين النظام القديم والمؤسسات الجديدة، التي تتميز بشفافيتها وقابليتها للمحاسبة □

(٤٣) انظر: التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.